

د. عبد الرحمن البر يكتب: السنة النبوية في فكر الإمام البنا والإخوان المسلمين



الاثنين 16 فبراير 2015 07:03 م
(1) القرآن والسنة مصدر الشريعة وأحكامها، ولا إسلام يغير السنة:

من المتفق عليه بين أهل الإسلام أنّ السنة النبوية تُمَثَّلُ مع القرآن المصدرين الأساسيين لأحكام الشريعة العتراء، ولا عذر لأحد في مخالفتها أو التحلي عنها، ولا يقبل الإسلام من أحد بدونها، وقد قال الله تعالى: ﴿تَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء 59).

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر 7). إلى غير ذلك من الآيات.

وأكد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أوتي السنة، مثلما أوتي القرآن، وحذر من الفصل بينهما، وتنبأ بالدعوة الفاسدة التي يطرحها البعض بالاكْتفاء بالقرآن، وعدم الالتفات إلى السنة، محذرا من الاستجابة لها.

أخرج أحمد وأبو داود بسند صحيح عن المَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيْتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْتَبِي سُبُعَاتًا عَلَى أَرِيكَيْهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ خَلَالٍ فَاجْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلَا لَا يَجُلُ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي تَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، أَلَا وَلَا لُقْطَةً مِنْ مَالٍ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِبَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ تَرَلَّ يَقُومُ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ، فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَائِهِمْ».

في رواية ابن ماجه: «أَلَا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ».

وأخرج أحمد وأصحاب السنن بسند صحيح عن أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُتَكِيًا عَلَى أَرِيكَيْهِ تَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ تَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لَا تَذْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَا».

وقد فهم الصحابة رضوانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أن السنة لا يمكن الاستغناء عنها بالقرآن، فهي التي تفصل مجمله، وتوضح مشكله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وتبسط مختصره، وتكمل أحكامه، وهذا ما أوضحه عمران بن حصين رضي الله عنه:

فقد أخرج الطبراني أنه قال له رجلٌ من القوم: يَا أَبَا نُجَيْدٍ، لَنَحْدِثُوتَا بِأَخَادِبَتِ مَا تَجِدُ لَهَا أَصْلًا فِي الْقُرْآنِ!.

فَعَصَبَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَقَالَ لِرَجُلٍ: قَرَأْتَ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: وَجَدْتُ فِيهِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا، وَصَلَاةَ الْعِشَاءِ أَرْبَعًا، وَصَلَاةَ الْعَدَاةِ رَكْعَتَيْنِ، وَالْأُولَى أَرْبَعًا، وَالْعَصْرُ أَرْبَعًا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَمَّنْ أَخَذْتُمْ هَذَا الشَّانَ؟ أَلَسْتُمْ أَخَذْتُمُوهُ عَنَّا، وَأَخَذْتَاهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

أَوْجَدْتُمْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دَرْهَمًا دَرْهَمًا، وَفِي كُلِّ كَذَا وَكَذَا سَاءَةً، وَفِي كُلِّ كَذَا وَكَذَا بَعِيرًا كَذَا، أَوْجَدْتُمْ فِي الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَمَّنْ أَخَذْتُمْ هَذَا؟ أَخَذْتَاهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَخَذْتُمُوهُ عَنَّا.

قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتُمْ فِي الْقُرْآنِ ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] وَجَدْتُمْ هَذَا طُوفُوا سَبْعًا، وَارْكَعُوا رَكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، أَوْجَدْتُمْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ؟ عَمَّنْ أَخَذْتُمُوهُ؟ أَلَسْتُمْ أَخَذْتُمُوهُ عَنَّا، وَأَخَذْتَاهُ عَنِ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟» الحديث.

في رواية: فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أَبَا نُجَيْدٍ أَحْبَبْتَنِي أَحْيَاكَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ: «فَمَا مَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى كَانَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ».

وفي ضوء هذا يقدر الإخوان المسلمون قيمة ومنزلة السنة النبوية المطهرة، ويدركون أن السنة تعني كل ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وأنها شاملة لكل مجالات الحياة، وفيها تنظيم عملي رائع لشؤون الحياة كلها في كل المجالات الأخلاقية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذا كان الأصل الثاني من أصول الفهم عند الإخوان المسلمين:

«القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تعرفه أحكام الإسلام، ويُفهم القرآن طبقًا لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويُزجج في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات».

(2) وجوب الرضا والتسليم لحكم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

يدرك الإخوان المسلمون وكل محب لدينه أنه ليس للمسلم خيار في الاستجابة لأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب 36).

لذلك كان الرافض لحكم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاقدا للإيمان، حتى برضى به ويُسلم له بلا حرج في صدره.

وقد أخرج الشيخان عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، أن رجلا من الأنصارِ حاصم الزبير رضي الله عنه عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شراجِ الحرة (أي مسيل الماء في تلك المنطقة)، التي يسفون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه.

فأخَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ: «أَسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ».

نَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ (يعني يتهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه حكم لصالح الزبير مجاملة لكونه ابن عمته).

فَتَلَوَّنَ (أي تغير) وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «أَسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَخِيسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ». (الجدر: هي الحواجز التي تحبس الماء، والمعنى: حتى تبلغ تمام الشرب).

فَقَالَ الزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَاللَّهِ إِنِّي لِأَخْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ تَرَكْتُ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء 65)».

نفى القرآن الإيمان عن من لم يقبل حكمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا أدنى حرج.

(3) تعظيم السنّة ورفض الاستهانة بها أو معارضتها بالآراء:

كان الصحابة رضوان الله عليهم يستعظمون أن يعارض أحد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيه، وجاءت عنهم في ذلك آثار كثيرة،

منها ما أخرج مسلم أنّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تمتنعوا بساءكم المساجد إذا استأذنتكم إبيها». قال: فقال (ابن) يلال بن عبد الله: والله لتمتعهنّ.

ل: فأقبل عليه عبد الله، فسبّه سبّاً سبباً، ما سمعته سبّه مثله قط، وقال: «أحيزك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول: والله لتمتعهنّ!».

وأخرج الشيخان عن عبد الله بن مغلل رضي الله عنه: أنه رأى رجلاً يخذف، فقال له: لا تخذف، فإن رسول الله

صلى الله عليه وسلم تهى عن الخذف، أو كان يكره الخذف (وهو رمي الحصى بالأصابع)، وقال: «إنه لا يضاد به صيد ولا ينكى به عدو (أي لا يقتله ولا يجرحه)، وليكنها قد تكسر السنن، وتفق العين».

ثم رآه بعد ذلك يخذف، فقال له: أهدئك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تهى عن الخذف، أو كره الخذف، وأنت تخذف! لا أكلمك كذا وكذا». وفي رواية: «لا أكلمك أبداً». وهذه قصة شاب استهزأ بأبي هريرة رضي الله عنه وهو يروي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانظر ماذا حدث له؟.

أخرج الدارمي عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بينما رجل يتبختر في بؤدين، حسفت الله به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة».

فقال له قتي -قد سناه- وهو في حلة له: يا أبا هريرة، أهكذا كان يمشي ذلك القتي الذي حُسِفَ به؟ ثم صرَبَ يديه، فعتر عثره كاد يتكسر منها، فقال أبو هريرة: للمخترين، وللقم! ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ (الحجر 95)».

بل إن الصحابة يرفضون أن يعارض أحد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء آخر من الحكمة المأثورة.

فقد أخرج مسلم أنّ أبا قتادة حدث، قال: كنت عند عمران بن حصين رضي الله عنه في رهط، وبيننا بسير بن كعب، فحدثنا عمران، يومئذ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحياء خير كله» قال: أو قال: «الحياء كله خير». فقال بسير بن كعب: إننا لتجد في بعض الكتب - أو الحكمة - أن منه سكينته ووقاراً لله، ومنه ضعف.

قال: فعصّب عمران حتى احمرت أعبناه، وقال: ألا أرى أهدئك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتعارض فيها! (وفي رواية: أهدئك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحدثني عن ضحكك)

ال: فأعاد عمران الحديث، قال: فأعاد بسير، فعصّب عمران، قال: فما زلتا تقول فيه: إنه منّا يا أبا نجيذ، إنه لا بأس به.

والقصص في هذا كثير، وقد أخرج أبو نعيم والبيهقي عن عثمان بن عمر قال: جاء رجل إلى مالك بن عمرو رضي الله عنه وسأله عن مسألة قال: فقال له: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، فقال الرجل: أرايت؟ قال مالك: «فلتخدر الذين يخالفون عن أمره أن نصيبهم فينته أو نصيبهم عذاب أليم» (النور 63).

وبكفي العاقل أن يقرأ هذه الآية..

ولهذا فالسنة النبوية المطهرة عند الإخوان المسلمين أجل قدراً وأرفع منزلة من أن يعارضها أحد باجتهاده، فضلا عن أن يقدم عليها قولا لأحد، كائنا من

كان، فضلا عن أن يسيء أحد الأدب في مواجهة السنة أو يستهزئ بها.

(4) تقسيم الأحكام إلى فرائض وسني لا يعني التقليل من أهمية السنة:

يدرك الإخوان المسلمون أن التقسيم الذي أفتره الفقهاء للأحكام الشرعية في الأمور به إلى فريضة وسنة، وفي المنهي عنه إلى حرام ومكروه، إنما هو لبيان مراتب الأعمال، وما ينبغي تقديمه عند التزاحم أو التعارض، وليس للاستهانة بالسنة، كما يفعل بعض العامة، إذا دعوتهم لتطبيق السنة قالوا: إنها سنة! يعني لا بأس بتركها، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد تصدى الصحابة رضوان الله عليهم لهذا الأمر.

فأخرج أحمد وابن أبي شيبة بسند صحيح عن مسلم القرظي، قال: قال رجل لابن عمر رضي الله عنهما: أرايت الوتر أسنة هو؟ قال: «ما سننة؟! أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوتر المسلمون»، قال: لا، أسنة هو؟ قال: «مه! أو تعقل؟ أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوتر المسلمون».

أراد رضي الله عنه أن المسلم ينبغي ألا يتهاون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بزعم أنها ليست واجبة، فإن الله سبحانه قد علّق سعادة الدارين بمتابعيته، وجعل شقاوة الدارين في مخالفته.

أخرج الدارمي والحاكم والبيهقي عن هشام بن حجير، قال: كان طاووس يصلّي ركعتين بعد العصر، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: «ائرْكُهُمَا»، قال: «إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا أَنْ تَتَّخَذَ سَلْمًا».

قال: ابن عباس رضي الله عنهما: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْ صَلَاةِ بَعْدِ الْعَصْرِ، فَلَا أَدْرِي أُنْعَدُّبُ عَلَيْهَا أَمْ تُؤْخَرُ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ وَجَدَ صَلًّا صَلًّا مُبِيحًا﴾ [الأحزاب: 36].

قَالَ سُقْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: تَتَّخَذَ سَلْمًا، يَقُولُ: يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ.

يرفض ابن عباس رضي الله عنهما من طاوس هذا الجدل في ترك السنة.

(5) السنة للعمل لا لمجرد الحفظ:

يفهم الإخوان وكلُّ مُحبٍّ للسنة أن الاتباع والإحياء الحقيقيين للسنة هو في العمل بها في كل مجالات الحياة، ولا يكتفون بالتوجيه نحو حفظ نصوصها ومدارسها، بل يؤكدون على وجوب نقلها من مجرد نصوص محفوظة إلى واقع حيٍّ ملموس، سواء في ذلك الهدى الظاهر أو الهدى الباطن. ولهذا فمن واجباتك أيها العامل: «أن تعمل ما استطعت على إحياء العادات الإسلامية، وإماتة العادات الأعجمية في كل مظاهر الحياة، ومن ذلك: التحية، واللغة، والتاريخ، والرّي، والأثاث، ومواعيد العمل والراحة، والطعام والشراب، والقدوم والانصراف، والحزن والسرو... الخ، وأن تتحرى السنة المطهرة في ذلك».

وكذلك يحرص الإخوان على إحياء سنن العبادات كالتراويح، والاعتكاف، وصلاة العيد في الخلاء وغيرها، وإحياء السنن المتعلقة بالزواج والمناسبات الاجتماعية المختلفة، وكذلك يحرصون على التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في سائر المعاملات، وترثون موافقهم في مختلف الأحوال على ميزان القرآن والسنة.

يقول الأستاذ حسن البنا رحمه الله في رسالة (إلى أي شيء ندعو الناس): «با قومنا: إنا نناديكم والقرآن في يميننا والسنة في شمالنا، وعمل السلف الصالحين من أبناء هذه الأمة قدوثنا».

وعلى هذا الطريق الواضح يستمر الإخوان في دعوتهم إلى الله، واضعين نصب أعينهم قول الله تعالى ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا. ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ (النساء 69-70)، وقوله تعالى ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء 80).